دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: مراحل النمو السكاني و التطور العمراني في الموصل منذ بداية القرن العشرين
المصدر: مجلة موصليات
الناشر: جامعة الموصل - مركز دراسات الموصل
المؤلف الرئيسي: جرجيس، عبدالجبار محمد
المجلد/العدد: ع 32
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2010
الشهر: تشرين الثاني / ذو القعدة
الصفحات: 53 - 58
رقم MD: 457419
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: HumanIndex, EduSearch
مواضيع: الموصل، النمو السكاني ، تخطيط المدن، التخطيط العمراني، القرن العشرين
رابط: http://search.mandumah.com/Record/457419

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مراحل النمو السكاني والتطور العمراني

في الموصل منذ بداية القرن العشرين

عبد الجبار محمد جرجيس

كانت الموصل خلال السنوات الأولى من القرن العشرين إلى منتصفه، تشكل الموصل القديمة التي يحيطها السور القديم (سور الموصل) الذي بوشر بهدم بعض من أجزائه عام ١٩١٤م. وكان هذا السور يحيط بالمدينة، ويستطيع المشاهد لمدينة الموصل من الضفة اليسرى، أن يشاهدها حاضنة نهر دجلة، إضافة عن أن السور المحيط بها، إذ كانت الموصل وأبنيتها وعمارتها ملاصقة لنهر دجلة، من الناحية الشمالية الشرقية.

كانت مساحة حدود بلدية الموصل في تلك الفترة ما يقارب من (٣٥) كم مربع، إلى الحدود التي تمدها من الأطراف. في أن البقعة التي كانت تشغلها تتجاوز (كيلو متران وربع الكيلو متر)م، أما عدد النفوس فقد جاءت تخمينية لعدم وجود تعداد رسمي للسكان آنذاك. حيث قدرت نفوسها عام (١٨٧٧ – ١٨٧٨م) بحدود ٢٩١/ ١٤٥) ألف نسمة، في حين قدرت عام (١٨٠٩م) بـ (١٨٠٩م) بـ (٦٣/٠٠٠) ألف نسمة حسبما قدرها الرحالة (أوليفر) في حينه، بينما ترى أن نفوسها بين عامي (١٩٢٢ - ١٩٢٤) ٩٨/٠٠٠ نسمة. أصبحت بين عامي (١٩٢٧ – ١٩٢٩) ٢٤٨/ ٧٩ ألف نسمة بينما كانت عام (١٩٢١) ٠٠٠/ ١٠٠ مئة ألف نسمة حسب تقدير الحكومة المحلية آنذاك مع

تقدير حكومة الاحتلال البريطاني. بلغت هذه النسبة عام (١٩٤٧م) حسب الإحصاء الرسمي (٧٤٦/ ١٣٢) ألف نسمة.

مع التطور الحضاري والثقافي والاجتماعي نرى عدد السكان لإحصاء عام ١٩٥٧م (٢٢٢/ ١٧٨) ألف نسمة أصبح في تعداد عام ١٩٦٥ الذي لم يعتمد أساسا (١٤٦/ ٢٦٤) ألف نسمة، وصل بالتعداد العام للسكان عام ١٩٧٧ إلى (١٦٢/ ٤١٤) ألف نسمة، واستمرت الزيادة بالسكان حتى أصبح عدد سكان مدينة الموصل ١٩٩٧م إلى ٨٠٨/ ٩٧٨ ألف نسمة، بلغت عدد العوائل (١١٥٦١٠) عائلة، وعدد الوحدات السكنية (٩٩٣/ ١٧) ألف وحدة حتى عام ٢٠٠٢م.

إن هذه الزيادة في النمو السكاني أدت بالضرورة إلى التفكير بزيادة الرقعة الجغرافية الزراعية، وللأراضي السكنية، والنمو بالتوسع، والعمل على معالجة موضوع الفيضان السنوي الذي كان يهدد الموصل كل عام في نيسان. وفي موسم ذوبان الثلوج في الشمال. هذه النسبة في التطور والنمو السكاني كانت معظمها في المحلات القديمة للمدينة، أي الساحل الأيمن التي كانت نسبتها في حدود ٥٥٩/ ١٠٦ ألف نسمة من المجموع الكلي للسكان من أصل (٦٤٧/ ١٣٢) ألف نسمة أي أن الفارق بين الأيمن والأيسر واضح يصل إلى (٨٠%)، وأن هذه الكثافة السكانية واضحة في الساحل الأيمن. أي سكان المدينة الأصليين، وبحكم الجانب الاجتماعي وصلة القرابة، أو الصلات العشائرية. أو المذهبية التي لم تكن بارزة هذه المحلة كانت تشكل وحدة واحدة لسكان المنطقة. بجمعها أيضا الظروف المعاشية والاجتماعية والعادات والتقاليد الموروثة، واللهجة المحلية وكانت المحلات تتكون من:

محلات (الخاتونية – عبدو خوب – الشفاء – الأحمدية – (محلة اليهود سابقا) – الشيخ فتحي – باب المسجد – جامع جمشيد – المكاوي – رأس الكور – الميدان – إمام إبراهيم – باب النبي جرجيس – الأوس – عمو البقال – حوش الخان – باب السراي – باب الطوب – جامع خزام – السوق الصغير – السرجخانة – الرابعية – المياسة – المحوديين – باب البيض التحتاني – باب البيض

الفوقاني – المنصورية – شهر السوق – إمام عون الدين – الشيخ أبو العلا – الشيخ عمر – باب لكش – الشيخ محمد – باب الجديد – القنطرة. هذه المحلات وعددها (٣٤) محلة كانت تشكل الجزء الأكبر للمدينة بجميع مكوناتها وأطيافها إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين أي إلى عام ١٩٥٠م. بنسبة عدد السكان حتى عام ١٩٥٧ (٠٢٦/ ١١٨) ألف نسمة تقلص هذا العدد بعد التوسع العمراني والتحركات السكانية، وانشطار العوائل إلى أكثر من عائلة، فضلا عن البناء في المناطق خارج الرقعة الجغرافية التي كانت عليها الموصل فأصبح عدد السكان في نفس هذه المحلات يتناقص إلى (٣٣٩/ ٨٣) ألف نسمة.

وقد أضيفت إلى تلك المحلات، والمحلات الجديدة التي نمت في فترات وهي محلة النبي شيت ومحلة العكيدات ومحلة الغزلاني والمحطة وتسارع اكتمال العمران والزحف إلى المناطق الجديدة والمحيطة بالموصل. فقد نفوس الموصل في هذه المحلات، بـ (٢٢٧/ ١٩) ألف نسمة في حينه.

ثم حدث التوسع في المحلات الأخرى مثل محلة الشيخ فتحي، ومحلة المشاهدة وباب الطوب وباب السراي التي بدأ فيها العمران عام ١٩١٧م في عام ١٩٤٧ كانت محلة نينوى الشمالية ومحلة الفيصلية قد نمت وتطورت كقريتين. وكان بناؤها بسيطا بحسب محيطها الاجتماعي، محدد بعادات وتقاليد وثقافات معينة، والبعض من سكانهما من الأطراف المحيطة بالمدينة. وهم منتشرون في هذه البقعة من تلك الأراضي الواسعة. خلافا لما عليه السكن داخل المدينة في الساحل الأيمن من الموصل.

هكذا بدأ التوسع في الجانب الأيسر بالتوجه كما أسلفنا إلى الأراضي الشاغرة وأعمارها والتوسع فيها، تم الاتجاه الآخر خارج السور.

في عام ١٩٥٨م بالتحديد، بدأت جمعية إسكان الموظفين التعاونية التي كانت قد تأسست برئاسة المرحوم (صبحي علي) بدأت بتوزيع الأراضي على المعلمين كخطوة أولى نحو التوسع خارج حدود الجانب الأيمن، بالطريق المؤدي إلى سنجار وتلعفر، وسمي هذا الحي الجديد بـ (حي الثورة) لأن

ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ كانت قد قامت، لذا سمي هذا الحي بهذا الاسم، وحددت مساحات القطع بـ (٦٠٠م٢)، فما فوق. هذا الحدث ساهم بشكل واضح في التوسع العمراني، ثم استطاع بعد ذلك المرحوم (عبد القادر العبيدي) بتوزيع الأراضي التي تعرف الآن بحي الزهور بمساحة (٦٠٠م٢) وأكثر بأسعار زهيدة في حينه معظمها على المعلمين والموظفين.

في الوقت نفسه قام الملاك (عبو اليسي) بتوزيع أراضي كثيرة في المنطقة المحصورة ما بعد رأس الجادة إلى موصل الجديدة. على الموظفين وكان مقياس الطول (بالحبل)، ونشأ عن ذلك حي موصل الجديدة الحالي وكان ذلك من عام ١٩٥٢م.

بعدها نشطت الجمعيات التعاونية للإسكان لتهيئة الأراضي للموظفين والمعلمين والمواطنين، وقيام هؤلاء المواطنين ببناء الدور السكنية الجديدة في هذه الأراضي من أحياء القادسية المجاور لحي الزهور وغدا هذين الحيين من الأحياء فاخره البناء متميزا عن البناء السابق بوجود الحديقة واستحداث غرفة الاستقبال والهول المسقف وأصبح الدار على الطراز الغربي. خلافا للأحياء القديمة التي تراوحت مساحتها ما بين (٦٠ – ١٠٠م٢) مع بعض الاستثناءات الأخرى البعض دور الأغنياء ووجهاء المدينة.

ثم بدأ التوسع العمراني والسكني المدروس والمهندم. حيث ساعد انتشار الاسمنت، كمادة بنايته حديثة صلبة، والبلوك الذي حل محل الحجر طفرة نوعية في البناء الموصلي، السريع والمريح. أصبحت الدور على شكل مقسم فيه الغرف والمشتملات الأخرى، هكذا حل السمنت والبلوك والحلان وشيش التسليح محل مستلزمات البناء السابق، الذي كان يعتمد على البناء المفتوح ومادة الجص والحجر، والعقدة المقببة والسراديب والرهرات وأصبح البناء المغلق، فأيطلق على البناء الحديث.

في عام ١٩٧٧ وزعت الشركة العامة للسكر أراضي سكنية لعمالها وموظفيها في المنطقة التي تعرف الآن بـ (حي السكر) ثم تبع ذلك بناء دور ووحدات سكنية مغلقة في هذه المنطقة بمساحات واسعة. لكل بيت من ٣٠٠ – ٦٠٠م٢ هكذا أصبح النمو السكاني في الجانب الأيسر، صاحبه نمو

آخر في الجانب الأيمن مثل (حي الرفاعي – حي الزنجيلي – حي العامل – حي ١٧ تموز – حي المأمون – حي الرسالة – حي النهروان – حي اليرموك – واتجه التوسع نحو حول المعسكر وحي المنصور وحي السكك وحي المطاحن – وحي الربيع – وحي العربي – وحي النجار.

هذه التوسعات ألحقت ضررا كبيرا في المدينة القديمة، فهجرها أهلها، وانتقل القسم الأكبر منهم إلى الأحياء الجديدة، فأهل التطور فيها، وإنحسر التوسع في معظم المحلات، وتشتت العوائل التي كانت متماسكة في الأحياء الحديثة، وإختفت ثقافات ولهجات وتقاليد كانت سائدة وموروثات عاشت طويلا، أخذ الكثير منها في الإختفاء. ونشأت عادات وثقافات جديدة، إلا أن الملحمة العشائرية والانتماء الطبقي بقي محافظا على صلاته وإن تباعدت الأحياء.

كان التوسع قد بدأ بالساحل الأيمن منذ ولاية الوالي العثماني (سليمان نظيف) في عام ١٩١٤م، فأراد التوسع في الخدمات، ففتح جادة نينوى عام ١٩١٦م (شارع نينوى الحالي)، حيث إستملك بعض الدور التي تمر الشارع من خلالها وكانت هذه المنطقة من المناطق السكنية، وبدأت عملية فتح الشارع من بداية الجسر الحديدي الحالي، وهذه المنطقة كانت سابقًا مغمورة في المياه إلى قرب جامع الأغوات، فالماء كان يمر إلى قرب الجامع الحالي، والمياه تحيط بأراضي القلعة الداخلية، وهي أرض بلدية الموصل السابقة، حيث يمر الماء من منطقة باب شط القلعة، المنهدم قرب بيت المقام الموصلي حاليا.

في هذا الوقت تم استملاك بعض الدور ضمن مسار الشارع في الوقت الذي عارض بعض الأهالي فتح الشارع، وقابلوا الوالي يطلبون منه عدم فتح الشارع، فاستهان بهم وبعقولهم الساذجة.

من هنا نرى، أن تخطيط الشوارع لم يكن موجودا في تلك الفترة، بل كانت دروب موحلة وضيقة مرصوفة بالحجارة (القادرم) وهي الحجارة المكسرة تصل المحلات فيما بينها، أو الطرق والممرات، المتعرجة داخل المحلات القديمة، كان الناس يبيعون بيوتهم، ويهدمونها بأنفسهم لقاء بعض المبالغ، فأنكر عليهم الشاعر المعروف آنذاك (عبد المجيد المتولي) قائلا.

مـــا للرجـــال ســـاكتين أواهـــم لزمـوا عـن الحـق المبـين سـكوتهم

قـــوم بأيـــديهم وأيـــدي غـــيرهم أضـــحوا فـــأرخ يخربـــون بيـــوتهم

كان البناء مجتمعا في سوق الموصل الكبير، وهو منطقة رأس الجسر والكمرك وباب الطوب، وباب السراي، والعطارين، فضلا إلى العمارات الخدمية مثل الحمامات والقيساريات والخانات والمقاهي والأسواق، الشوارع في هذه المنطقة نمت في فترات قيل غيرها، حسب الحاجة الاجتماعية فالبلدية في زمن الاحتلال البريطاني أكملت فتح جادة نينوى ثم فتحت شارع الصوافة الذي يمتد من جسر نينوى إلى باب الطوب ثم سوق الصوافة، لنقل حاجياتهم العسكرية ومعداتهم الحربية، وفي عام ١٩١٤م فتح شارعي النجفي وشارع النبي جرجيس تم بعدها شارع الملك غازي الأول بن فيصل الأول رحمهما الله، وخلال الأعوام من ١٩٢٢ – ١٩٢٧م تم فتح شارع خزرج وشارع الصديق عام ١٩٣٢، والفاروق وابن الأثير في مرحلة الأربعينات.

وفي مرحلة السبعينات من القرن العشرين، فنرى أن التطور السكاني والنمو العمراني استمر بوتائر متاصدة في الأحياء المستحدثة كأحياء البلديات – اليعربية – البكر القاهرة – التحرير – الفردوس –الكفاءات الأولى والثانية وحي العربي وغيرها من الأحياء. هذا النمو أوصل مدينة الموصل خلال عام ٢٠٠٩ إلى حدود ٣/٣٠٠/٠٠٠ ملايين وثلاثمائة ألف نسمة.